

مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية

د. أحمد طرطار، أ.منصر عبد العالي جامعة تبسة

الملخص

تهتم المحاسبة بتحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية عن الوحدات الاقتصادية المختلفة من أجل الأطراف المهتمة بهذه المعلومات، ولما كانت أعمال الوحدات الاقتصادية قد تشعبت وتعددت وتعددت فيها المخاطر المالية ومخاطر العمليات، أصبح التطبيق العملي لهذا المبدأ البسيط في ظاهره، يحوي العديد من المشاكل المحاسبية ذات الصلة، ومن جهة أخرى تكاثر عدد هذه الوحدات الاقتصادية زاد معها احتياجات الأطراف المستخدمة للمعلومات، فواجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لذلك تحديات كبيرة عند اختيار الأساس المناسب لتوفير المصادقية للمعلومات من أجل تقديمها بشكل موثوق وملائم لإشباع حاجات مستخدمي المعلومات الذين يتطلعون إلى معلومات من منظور عالمي واسع في ظل التغيرات المستمرة التي تصاحب الاقتصاد نتيجة الأزمات العالمية .

فقد فرض هذا الصخب الكبير والتساؤل الدائم حول عدالة المعلومات المقدمة استخدام معايير محاسبية متعارف عليها دوليا في إعدادها، فكان من المهم على واضعي المعايير المحاسبية أن يأخذوا هذا الأمر بنظر الاعتبار عند تعديل المعايير بما يتفق والواقع الذي شكل فيه تعاضم دور المحاسبة. كان لكل هذه الأمور لابد من تطوير المعايير المحاسبية لتلبية هذه الأوضاع الجديد، فكانت القيمة العادلة هي الخطوة الهامة على هذا الطريق، فقد دخل هذا مصطلح إلى أغلب المعايير المحاسبية المعدلة وأصبح مبرر التعديل على الكثير من المعايير يتعلق بإدخال القيمة العادلة إلى هذه المعايير التي ترتبط ارتباطا وثيقا بسعر السوق .

- **الكلمات المفتاحية:** القيمة العادلة، محاسبة القيمة العادلة، القيمة العادلة والاقتصاد، الأزمة المالية العالمية.

- المقدمة

لقد فرض عصر العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة للحدود الجغرافية، تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام، وعلى بيئة مهنة المحاسبة بشكل خاص بحيث أصبح من الضروري على مهنة المحاسبة مواكبة التغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي وبشكل يتوافق مع سرعة التغيير.

ولقد أوجبت هذه المظاهر والمستجدات على المحاسبة أن تكون على مستوى تتمكن فيه من تلبية حاجات الاقتصاد، في ظل التوجه الحديث للفكر المحاسبي الذي بدأ ينتقل من المحاسبة التقليدية إلى آفاق

وأطر جديدة، وذلك نتاجا للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة مع بدء الكثير من الدول وبشكل عام بتطبيق المعايير المحاسبة الدولية .

وقد أثمر التغيير في النظرية المحاسبية عن اعتماد المعالجات المحاسبية على أساس القيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة

وتم إصدار مجموعة من معايير المحاسبة الدولية الجديدة بالإضافة إلى العديد من التعديلات على المعايير القائمة خلال السنوات القليلة الماضية، والتي ركزت على استخدام مفهوم القيمة العادلة، والذي تزامن مع تعاظم المسؤوليات للهيئات الحكومية والدعوات إلى تطوير تنظيم حكومي قوي ومناسب لمهنة المحاسبة، وذلك بعد الفيض من المشاكل والأزمات المالية العالمية .

وبناء على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- **مامدى إمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ظل بيئة الأعمال المتأثرة بالأزمات المالية العالمية ؟ وما دور القيمة العادلة في الحد من آثار هذه الأزمات ؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل الأساسي فقد تم تبني خطة العمل التالية:

- **المحور الأول: محاسبة القيمة العادلة**

- **المحور الثاني: تطبيقات محاسبة القيمة العادلة**

- **المحور الثالث: القيمة العادلة وانعكاسها على الاقتصاد**

- **المحور الرابع: القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**

- **المحور الأول: محاسبة القيمة العادلة**

1- مفهوم القيمة العادلة

لا يوجد من الناحية النظرية اتفاق بين المحاسبين والمهنيين والمنظمات المهنية والباحثين على مفهوم أو تفسير محدد للقيمة العادلة، لكن وددت عدة تعريفات ضمن المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية من خلال الجهات المهنية المهمة بإصدار المعايير المحاسبية تعريفا للقيمة العادلة ومنها:

• **وفقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS 16, 17, 18, 19, 21, 32, 39, 40, 41 / IFRS)**

(01,03, 04, 05, 07)

- "هي المبلغ الذي يمكن مبادلة الأصل به، أو تسوية التزام، أو مبادلة غداة حق ملكية ممنوحة بين أطراف راغبة ومطلعة في معاملة على أساس تجاري".

• **وفقا للمعايير المحاسبية الأمريكية (FAS 157, 159)**

- "هي المبلغ الذي يمكن أن يباع أو يشتري به ذلك الأصل، في عملية جارية حقيقية بين طرفين راغبين، على أن لا تكون الحالة حالة تصفية".

• وفقا لمعايير التقييم الدولية (IVS)

- "هي القيمة التقديرية التي يجب تبادل الأصل بها بتاريخ التقييم ما بين مشتر راغب وبائع راغب في عملية تجارية بحتة بعد إجراء تسويق ملائم الذي تصرفت ضمنها الأطراف باطلاع وحصافة ودون إكراه".¹

• كما عرفت القيمة العادلة بأنها

- "المبلغ الذي يمكن من خلاله تبادل أصل أو تسوية التزام بين طرفين مستقلين لديهما معرفة وبيئة بالمعلومات المتعلقة بالمعاملة وراغبين في عقدها وتتم في ظروف طبيعية وفقا لآليات السوق، وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية".²

- " القيمة التبادلية لأصل معين في صفقة حرة تتم بين طرفين عل بيئة من الحقائق ويتعاملان بمحض إرادتهما دون ضغوط أو تأثير".³

وبناء على التعريفات السابقة يتضح أن القيمة العادلة تقوم على محورين رئيسيين:⁴

- الأول يتعلق بالأطراف الداخلة في الصفقة، حيث يجب أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة، أي مستقلين وكل منهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها، كما أن الصفقة تتم بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات مهمة لدى طرف دون الآخر (تماثل المعلومات) ؛
- الثاني يتعلق بالظروف التي تتم فيها الصفقة حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع في هذه الحالة يكون مجبرا على البيع، وكلما زاد الوقت للعثور على مشتر كلما زاد ابتعاد التقدير عن القيمة العادلة.

2- قياس القيمة العادلة

يمكن قياس القيمة العادلة وفقا لعدة أساليب كما يأتي:⁵

- تعديل القيمة التاريخية حسب الأرقام القياسية للأسعار العامة، وتستخدم هذه الطريقة في حالة وجود اقتصاد متضخم بدرجة عالية ؛
- تكلفة الاستبدال أو القيمة الداخلة، والتي تفترض أن الأصول المملوكة قد قيمت بشكل عادل بموجب التكلفة الاستبدالية ؛
- القيمة الخارجة أو سعر البيع، وهذا الأسلوب أكثر ملائمة لقياس الأصول المتداولة، مثل المخزون السلعي المعد للبيع - مقارنة سعر السوق المختار مع التكلفة المبينة على أساس التكلفة حسب FIFO أو التكلفة المتوسط المرجحة ؛

- التدفقات النقدية المخصومة - لمعرفة القيمة الحالية واستخداماتها في تحديد معدل العائد الداخلي .

3- أهداف تطبيق محاسبة القيمة العادلة

تهدف القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع في تاريخ إعداد الميزانية العامة، بحيث يعترف بالدخل بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في الوحدة الاقتصادية أو بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة، فهو يبني على أساس أن الوحدة الاقتصادية مستمرة في أعمالها لأجل غير محدود وبالتالي فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه الوحدة الاقتصادية في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع، وعليه فإن قيام الوحدة الاقتصادية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية للوحدة يعود لعدة أسباب أهمها:⁶

- اتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين الوحدات أو قرارات الحيابة (الشراء) لوحدة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية ؛

- التخطيط لأعمال المنشأة ؛

- إظهار القيمة الحالية لكل من حملة الأسهم والمستثمرين والمقرضين ؛

- إدارة وقياس المخاطر التي تحيط بالوحدة الاقتصادية، بحيث يؤخذ بالحسبان المخاطر المالية المتوقعة الملازمة لقرارات الاستثمار التي قد تتجم عن تغيرات ذات بعداقتصادي في القيم السوقية وأسعار العملات والفوائد ووضع المدينين ؛

- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة وبالتالي فإن محاسبة القيمة العادلة جاءت لتشكّل تغيرا نوعيا من شأنه أن يجعل البيانات المالية تعكس بدقة أكبر الوضع المالي للوحدات الاقتصادية، كما أنها تعزز الشفافية من خلال سماحها بتحديد متطلبات العرض والإفصاح للمعلومات المالية .

4- مشاكل وصعوبات تطبيق محاسبة القيمة العادلة

رغم المحاولات العديدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية لتبني محاسبة القيمة العادلة، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت عملية تطبيق محاسبة القيمة العادلة، إذ أن محاسبة القيمة العادلة قد تواجه عملية تطبيقها صعوبات عدة منها:⁷

- رفض التغيير، حيث أن مفهوم القيمة العادلة يتعارض مع مبادئ وأسس محاسبية كانت راسخة منذ زمن بعيد كالحيطة والحذر والتكلفة التاريخية، فالقيمة العادلة هي خطوة غير عادية وتخرج عن المفاهيم المحاسبية التقليدية ؛

- تكمن المشكلة الأساسية في تقديرات القيمة العادلة في مدى موثوقيتها أي مدى وجود أدلة إثبات بشكل يساعد في تسجيلها في الدفاتر وتدقيقها، حيث يكتنف تقدير القيمة العادلة قدر كبير من الاجتهاد والحكم الشخصي وإتباع أسس قياس متباينة، حيث تتعدد طرق وأساليب تقدير القيمة العادلة، الأمر الذي يجعل القوائم المالية أكثر تقلبا مما هو في الحقيقة في ظل عدم وجود سوق نشط ؛
- أن محاسبة القيمة العادلة معقدة وذات طرق مختلطة منها ما يتعلق برغبة الوحدة الاقتصادية في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوع تقدير القيمة العادلة نفسها، فضلا على أن ذلك يتعارض مع مبدأ الثبات في المحاسبة أو عدم الاتساق في المعالجة المحاسبية ؛
- ليس هناك سببا موضوعيا لإظهار الاستثمارات التي لا يوجد لها أسعارا سوقية بكلفتها التاريخية ؛
- الضعف النسبي في الكوادر البشرية المؤهلة لفهم وتطبيق المفاهيم الواردة في المعايير المحاسبية الدولية بشكل سليم ؛
- قد يؤدي تطبيق أساس القيمة العادلة إلى تضخيم الأرباح بشكل كبير في نهاية السنة المالية، خاصة في حالة ارتفاع الأسعار وهو السائد؛
- عدم توافق تعليمات هيئات الرقابة الحكومية مع المعالجات المحاسبية الواردة في المعايير في بعض الأحيان ؛
- قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب لتغطية بعض الثغرات التي يمكن اختراقها في نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ؛
- في ظل اعتماد أساس القيمة العادلة ومع النقلب المستمر للأسعار، فإن هذا الأمر يؤثر على قابلية المقارنة وتصبح عملية التحليل المالي صعبة، وفي بعض الأحيان غير ممكنة ؛
- قد يؤدي اعتماد أساس القيمة العادلة في إعداد القوائم المالية إلى فتح مجال كبير للتلاعب بما يخدم مصالح الإدارة ؛
- الحاجة إلى بذل جهود غير عادية وتحمل مصروفات إضافية غير منتجة تؤدي إلى رفع التكلفة، مما قد يؤدي إلى زيادة التكلفة عن المنفعة؛
- تأخير إعداد القوائم المالية وما يترتب على هذا الأمر من عدم استيفاء بعض متطلبات الإفصاح والاشتراطات القانونية المطلوبة من الجهات الرسمية، والتسبب في تأخير وصول المعلومات إلى مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي عدم توافر خاصية التوقيت الملائم ؛

5- مزايا وعيوب القيمة العادلة

هناك عدة مزايا عيوب تحتسب على محاسبة القيمة العادلة، منها:⁸

• مزايا القيمة العادلة

- يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين وواضعا للمعايير، بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة وتعبير واضح لمفهوم الدخل الشامل، حيث توفر مقياسا عالي الدقة لهذا المفهوم؛
- تعالج جانبا من القصور في مفهوم التكلفة التاريخية من حيث مراعاة القدرة الشرائية لوحدة النقد مما يعكس المفهوم الاقتصادي للمعلومات المحاسبية المعروضة في المركز المالي (الميزانية) ؛
- توفر قاعدة ملائمة ومقياسا أفضل للمستثمرين والمساهمين لاتخاذ القرارات وإجراء التحليلات المالية، بالإضافة إلى توفيرها أسسا جيدة للتنبؤ بالنتائج المستقبلية والتدفقات النقدية ؛
- استخدام محاسبة القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة، بإتباع مدخل تقييمي واحد في كل الأوقات، يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق ؛
- إن منهج القيمة العادلة يزود المستثمرين بوعي وبصيرة ونظرة تنبؤية مستقبلية بقيمة المؤسسة ؛
- تعتبر محاسبة القيمة العادلة أداة قياس كفاء وفاعلة، حيث أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام في الأغراض التجارية، خاصة في اتخاذ القرارات حول الأدوات المالية، وفي تحديد الوضع المالي العام للمؤسسة ؛
- تساعد محاسبة القيمة العادلة في تحسين عملية التحليل المالي، وذلك بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة ؛
- توفر محاسبة القيمة العادلة أساسا أفضل للتنبؤ، حيث أنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.

• العيوب التي تؤخذ على القيمة العادلة

- عدم دقة القياس كونه يخضع للإجتهادات والآراء الشخصية في عملية التقييم وخاصة عندما لا تتوفر أسواق نشط؛
- زيادة التكاليف وخاصة بالنسبة إلى الشركات الصغيرة مما يفقدها الفائدة من تطبيقها بالإضافة إلى عدم توفر الكفاءات القادرة على تطبيق المحاسبة على أساس مفهوم القيمة العادلة في مثل هذه الشركات ؛
- توقعات عرض البيانات المالية في الأوقات غير المناسبة نظرا للوقت اللازم لتحديد القيمة العادلة مما قد يؤدي إلى إصدار بيانات مالية لا تساعد على إتخاذ القرارات في الأوقات الضرورية للمستثمرين والمساهمين ؛
- إمكانية التلاعب في النتائج لتغطية ثغرات وفقا لرغبات الإدارة ؛
- الإعتراف ببند الدخل غير المحققة في قائمة الدخل أو في حقوق الملكية دون وجود عمليات حقيقية قد يفتح المجال للتلاعب ؛

- المحور الثاني: تطبيقات محاسبة القيمة العادلة

1- أهم معايير القيمة العادلة

تناولت العديد من المعايير المحاسبية (IFRSIAS/) في بنودها القيمة العادلة، وأهم هذه المعايير هي:⁹

• المعيار (IAS 39): الأدوات المالية (الاعتراف والقياس)

يتناول هذا المعيار محاسبة الأدوات المالية، فقد كان نقطة انطلاق الفكر المحاسبي الجديد فهو المعيار الدولي الأول الذي طلب استخدام القيمة العادلة بشكل مكثف لقياس الموجودات والمطلوبات المالية، وهو المعيار الدولي الشامل عن الأدوات المالية، وطبقا لهذا المعيار فإن كافة الموجودات المالية يجب أن يعترف بها ويعاد قياسها بالقيمة العادلة باستثناء بعض الموجودات المالية كالمحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق والقروض والذمم المدينة وبعض الموجودات التي لا يتوفر قيمة عادلة لها، كما أن التغير في القيمة العادلة لهذه الموجودات إما أن يتم الاعتراف به في بيان الدخل أو ضمن حقوق الملكية في حالة الموجودات المالية المتوفرة للبيع .

• المعيار (IAS 40): الاستثمارات العقارية

- لم يقتصر طلب استخدام القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الموجودات المالية، فقد جاء هذا المعيار (ليعطي 40) بديلا لقياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة والاعتراف بالربح والخسارة من التقييم بالقيمة العادلة في بيان الدخل؛

- وقد عرف المعيار الاستثمارات العقارية بأنها الأراضي أو المباني أو كلاهما والمحتفظ بها لأغراض جني الإيرادات من تأجيرها أو لأغراض جني الأرباح من ارتفاع القيمة الرأسمالية لها بمرور الزمنولا يدخل ضمن هذا التعريف :

➤ الأراضي أو المباني المستخدمة لأغراض الإنتاج أو تقديم الخدمات في المنشآت أو المستخدمة لأغراض إدارية؛

➤ الأراضي والمباني المحتفظ بها لأغراض بيعها ضمن النشاط العادي والطبيعي للمنشأة ؛

➤ الأراضي أو المباني تحت الإنشاء أو التطوير للاستخدام المستقبلي كاستثمارات عقارية ولحين الانتهاء التام حيث يبدأ تطبيق المعالجات المحاسبية الواردة في هذا المعيار عليها .

- يعتبر هذا المعيار أن تقييم الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة ليس إجباريا بل هو احد بديلين، حيث أن البديل الأول هو التقييم بالتكلفة مطروحا منها الاستهلاك والتدني في القيمة أن وجد ؛

- من متطلبات المعيار الأساسية أن على الشركات تطبيق الطريقة التي تختارها في قياس الاستثمارات العقارية على كافة الاستثمارات لديها والتغيير من طريقة إلى أخرى يجب أن يتم فقط في حال أن التغير سوف ينتج عنه قياس وعرض أفضل للاستثمارات العقارية .

• المعيار (IAS 41): الزراعة

- يعالج هذا المعيار أسس الاعتراف والقياس للأنشطة الزراعية والمتمثلة بشكل أساسي في الموجودات البيولوجية (الحيوانات والنباتات الحية) كالأغنام، الماشية، النباتات، أشجار الفاكهة والاستثمار في غابة مستغلة كمزرعة، والمحصول الزراعي عند نقطة الحصاد أما بعد نقطة الحصاد فيتم تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS 02) المتعلق بالمخزون .
- يجب قياس الموجودات البيولوجية عند الاعتراف المبدئي وفي كل تاريخ ميزانية عمومية بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند البيع باستثناء الحالات التي لا يمكن فيها قياس القيمة العادلة بطريقة موثوقة يمكن الاعتماد عليها ؛
- يجب قياس المنتجات الزراعية المحصودة والتي نتجت عن موجودات بيولوجية بالقيمة العادلة مطروحا منها التكاليف المقدرة عند البيع في يوم الحصاد ؛
- تشمل التكاليف عند نقطة البيع، العمولات للوسطاء والمتعاملين والمبالغ التي تفرضها الوكالات التنظيمية ؛
- كما يجب على المؤسسة إظهار القيمة المسجلة في دفاترها لموجوداتها البيولوجية بشكل منفصل على وجه الميزانية .

• المعيار (IAS 16):العقارات والمعدات والأراضي

اعتمد هذا المعيار كأحد البدائل لتقييم الموجودات الثابتة التقييم بمبالغ إعادة التقدير (القيمة العادلة) .

• المعيار (IAS 36): تدني قيمة الموجودات

اقترب هذا المعيار من مفهوم القيمة العادلة ولكن باتجاه واحد وهو الانخفاض، حيث يطلب هذا المعيار تسجيل خسائر التدني في بيان الدخل (الفرق بين القيمة المسجلة بالدفاتر والمبلغ القابل للاسترداد) وذلك للموجودات بشكل عام .

• المعيار (IAS 27):القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

أعطى هذا المعيار الخيار للشركة التي تعد قوائم مالية موحدة بأن تقيم استثمارها في الشركات الحليفة أو التابعة بالقيمة العادلة طبقا للمعيار (IAS 39) وذلك في بياناتها المالية المنفصلة، أما الخيار الثاني للتقييم فهو التكلفة .

• المعيار (IFRS 02):الدفعات على أساس السهم

بين هذا المعيار انه في العمليات التي يتم فيها الدفع عن طريق الأسهم (ملكية) مقابل السلع أو الخدمات التي تحصل عليها المؤسسة، وأن على المؤسسة تسجيل السلع أو الخدمات والزيادة في حقوق الملكية التي تحصل بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات التي تم الحصول عليها .

المعيار (IFRS 09): الأدوات المالية

وهو المرحلة الأولى من مشروع استبدال (IAS 39) ابتداءً من 2011/01/01 في البداية كمرحلة انتقالية ورسمياً بـ 2013/01/01 نظراً لعدم اكتمال مراحله، ويتضمن المعيار المتطلبات الجديدة بشأن حصر الالتزامات المالية، ويتضمن هذا المعيار:

- يتم قياس جميع الصكوك المالية بالقيمة العادلة زائد أو ناقص ؛
- تقسم الأصول المالية الموجودة حالياً في التصنيفين : القيمة المهلكة أو المطفأة والقيمة العادلة ؛
- خيار تعيين أصول مالية قياساً على فتقبل إذا كان القيام بذلك يلغي أو يقلل كثيراً من قياس أو الاعتراف بتناقض؛
- لا يغير نموذج المحاسبة الأساسية للخصوم المالية وفق المعيار (IAS39) ؛
- يلغي أو يقلل من درجة كبيرة قياس أو عدم تناسق الاعتراف التي تنشأ إلا من قياس الأصول أو الخصوم أو الاعتراف بالمكاسب والخسائر بشأنها على أسس مختلفة؛
- يتطلب المكاسب والخسائر الناجمة عن الالتزامات المالية المعينة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تقسيمها إلى مقدار التغير في القيمة .

2- الطرق المستخدمة في عرض وتمثيل القيمة العادلة

يمثل أسلوب القيمة العادلة بعدة طرق يمكن استخدامها تحت مفاهيم مختلفة، رغم أنها تختلف في طرق الاحتساب إلا أنها تتقارب بالنتائج، وإن أهم المفاهيم:¹⁰

- **تكلفة الاستبدال:** تتمثل بذلك القدر من النقدية (أو ما يعادلها) الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة فيما لو قامت بإعادة شراء ما تمتلكه من أصول في الوقت الحالي، أو فيما يمكن أن يتوفر المؤسسة من نقدية (أو ما يعادلها) عند تحملها بالتزام من الالتزامات في الوقت الحالي، وبعبارة أخرى فإن التكلفة الاستبدالية لأصل ما، تستخدمه تكلفة الحصول على أصل مشابه، سواء كان جديداً أو قديماً أو أصل مكافئ من حيث الطاقة الإنتاجية أو إمكانية الخدمة ؛
- **القيمة السوقية الجارية:** تتمثل في ذلك العدد من النقدية (أو ما يعادلها من النقد العادل: استثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة وقابلة للتحويل بسهولة لمبالغ معلومة من النقد وليست عرضة لمخاطر التغير في القيمة العادلة) التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة، فيما لو أنها قامت ببيع ما هو متوفر لديها من موجودات في الوقت الحالي، ويفترض أن تعكس هذه القيمة ظروف السوق السائدة وقت التغيير، مما يوفر إمكانية المقارنة بين قيمة الموجودات التي تم اقتنائها والحصول عليها في أوقات مختلفة، وعلى الوضع المالي أن يوفر للمستثمرين رؤية جيدة تساعد على الاستفادة من البيانات المالية، عندما يوضح الإفصاح كيفية التوصل إلى القيمة العادلة سواء باقتباس الأسعار من الدليل التجاري للموجودات المتشابه أو المقارنة مع أسعار أدوات مشابهة معروضة للبيع، أو ما تنشره الأسواق الثانوية عن أسعار الاستثمارات

والأدوات المالية المختلفة، ويسمى أيضا بالقيمة الخارجة أو سعر البيع حيث يتطلب هذا الأسلوب المقدرة على تقدير قيمة التخلص من الأصل، حيث تقيم جميع الأصول على قيمتها البيعية المتوقعة التي يمكن الحصول عليها عند بيعها فيما إذا اختارت المؤسسة التخلص منها، مع افتراض بيعها في ظروف عادية ليس تصفيه ؛

- **صافي القيمة الحالية القابلة للتحقق:** تمثل النقدية الصافية التي ينتظر الحصول عليها أو سدادها بعد خصم التكاليف اللازمة لتحويل أحد الموجودات أو أحد المطلوبات إلى نقدية، وتمثل صافي القيمة الحالية للتحقق بشكل عام، صافي سعر البيع الجاري الأصلي ؛
- **القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة:** وتقوم على تقدير التدفقات المستقبلية حسب الفترات الزمنية باستخدام معدل الخصم المناسب وتعتبر هذه الطريقة هي الأساس في إثبات عناصر البنود المدينة والدائنة طويلة الأجل، باستخدام معامل الخصم الذي يمثل معدل الفائدة في تاريخ القياس الذي يشير إليه الاقتصاديون بتكلفة الفرصة البديلة، ويتضمن معدل الفائدة الخالي من المخاطر، بالإضافة إلى علاوة المخاطر، اللازمة للبنود التي يتم قياسها، وبنفس الطريقة يمكن من الناحية النظرية تقدير صافي القيمة الحالية المتحصلات المستقبلية التي تنسب للأصل أو لمجموعة الموجودات مخصصة بشكل مناسب إلا أنه قد يصعب عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وذلك يصعب عمليا تحديد مساهمة كل أصل في توليد التدفقات النقدية، وبذلك فقد يصعب تجميع كامل التدفقات من أجل التوصل إلى القيمة الحالية المؤسسة .

3- المجالات الرئيسية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة

تغطي تطبيق القيمة العادلة المجالات الرئيسية الآتية:¹¹

- **الأدوات المالية:** تقيد الأدوات المالية عند نشوئها بالكلفة، لأغراض قياس الأدوات المالية بعد نشوئها فان المعيار المحاسبي يصنف الموجودات المالية على النحو الآتي:

 1. قروض وديون لا يحتفظ بها للتجار وتقاس بالكلفة ؛
 2. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وتكون عادة سندات مالية لها استحقاقات ودفعات ثابتة وتملك الشركة القدرة على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق وتظهر بالكلفة أو بالكلفة المطفأة ؛
 3. موجودات مالية مقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل وتشمل الموجودات المحتفظ بها للتجار أي بغرض أخذ أرباح خلال فترة قصيرة، وأي موجودات مالية أخرى محددة بالقيمة العادلة ؛
 4. موجودات مالية متوفرة للبيع وهي تلك التي لا تقع ضمن التصنيفات من (2) و(3) أعلاه وتقاس بالقيمة العادلة.

أما المطلوبات المالية فيتم قياسها بموجب قيمتها الأصلية المسجلة ناقصا أي مدفوعات من أصل المبلغ المطلوب وأي إضافات عليها، وتظهر المطلوبات المالية التالية بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في قيمتها العادلة إلى بيان الدخل وهذه المطلوبات هي:

- التزامات مشتقات مالية ؛

- ومطلوبات مالية لأغراض الاتجار.

ويتم تقدير القيمة العادلة بموجب أسعار الإغلاق في سوق نشطة وهو التقدير المناسب للملائم لها، وفي حالة عدم توفر أسعار سوقية يتم استخدام أسلوب تقدير يعتمد بشكل رئيسي على أسعار السوق أو على قيمة التدفقات النقدية المستقبلية أو نماذج تسعير.

• **الاستثمارات العقارية:** يتم إظهارها بالقيمة العادلة ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة إلى بيان الدخل (علما بأنه يسمح بإظهارها بالكلفة بعد الاستهلاك مع الإفصاح عن قيمتها العادلة بتاريخ البيانات المالية)، حيث تم يتناول المعيار الدولي (IAS 40) العقارات الاستثمارية ضرورة اعتماد مبدأ الكلفة عند التطبيق المتعلق بالاستثمارات العقارية مع مراعاة الإفصاح عن القيمة العادلة ضمن الإيضاحات حول القوائم المالية ؛

• **الموجودات الزراعية (محاصيل وموجودات بيولوجية):** تظهر بالقيمة العادلة بعد تنزيل مصاريف البيع ويؤخذ التغيير في القيمة العادلة في بيان الدخل شريطة تقدير القيمة العادلة بشكل يعتمد عليه

• **التزامات عقود التأمين (المطلوبات التأمينية):** يتم إجراء فحص لمدى كفاية الالتزامات الناشئة عن العقود التأمينية على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وأخذ أي عجز قد يحدث فيبيان الدخل.

4- منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح

يعد منهج القيمة العادلة في الاعتراف والقياس هو الأكثر إغراء للمهنيين واضعي المعايير بصفته يعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويعد المقياس الأفضل والأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات، بينما تستند مرجعية التكلفة التاريخية في التقرير عن البيانات المالية، إلى معلومات تكون موثوقة بداية، لكنها تصبح أقل موثوقية مع مرور الوقت ولا تتوافر فيها خاصية الملائمة لاتخاذ القرارات بعد فترة من وقوع الحدث، لأنها تكتفي بالإبلاغ عن السجل التاريخي للموجودات والمطلوبات، دون أن تقدم معلومات حديثة عن قيمتها الحاضرة، كما أن استخدام القيمة العادلة في التقرير عن كل العمليات والأحداث الماضية والحاضرة بإتباع منهج تقييمي يحسن من خاصية القابلية للمقارنة والثبات في إتباع النسق، في حين إن التكلفة التاريخية تشتمل على سلة من التقييمات والفرضيات والمسلمات المختلفة، التي لا يمكن معها إجراء المقارنات بدرجة عالية من الدقة والثقة .

• الأسس التي يقوم عليها منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح

تهدف عمليات القياس والاعتراف والإفصاح ليس فقط إلى حماية المستثمرين في سوق الأوراق المالية (البورصة) وإلى عدالة السوق وشفافيته، وإنما تمتد أيضا إلى السوق الأولية عند تأسيس الشركات المساهمة أو زيادة رأسمالها، ويتطلب تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الالتزام بالأسس الآتية:¹²

- أن يتم القياس والاعتراف والإفصاح الكامل والدقيق، وفي التوقيتات المناسبة عن المعلومات المالية ونتائج الأعمال والمعلومات الأخرى اللازمة للمستثمر لاتخاذ قراره الاستثماري ؛
- أن يحظى حملة الأوراق المالية في شركة ما على معاملة عادلة ومتساوية وخاصة فيما يتعلق بالحقوق في الحصول على البيانات والمعلومات وحتى لا تستغل المعلومات الداخلية لصالح فئة على حساب أخرى ؛
- يجب أن تعد المعلومات المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن لجنة المعايير الدولية (IASB) ؛
- يجب أن تدقق المعلومات المالية طبقا لمعايير التدقيق الدولي الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ؛
- إعداد المعلومات بحيث ت عبر بصدق عن الظواهر التي يفترض أن تعبر عنها (صدق تمثيلا لظواهر والأحداث) ؛
- أن تكون المعلومات قابلة للإثبات وبالإمكان التحقق من سلامتها .

• الجوانب الإيجابية والسلبية لتطبيقات منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح

إن للقيمة العادلة انعكاسات وجوانب إيجابية وأخرى سلبية يمكن تلخيصها في:¹³

- الجوانب الإيجابية

- سوف يساهم تطبيق القيمة العادلة بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الكافي، حيث يستطيع المستثمرون الاطلاع على قوائم الشركة المالية، ومعرفة أنواع الاستثمارات التي تقوم بها من خلال الأدوات المالية ومساءلة الشركة عن كل منها وسبب الاحتفاظ بها ؛
- عملية الإفصاح وفقا لمنهج القيمة العادلة ستساهم في تحقيق شرط الكفاءة للسوق المالي، وبالتالي استجابة السوق لمعلومة القيم العادلة وتشجيع المستثمرين على الاستثمار بشكل أكبر وخصوصا أن عملية الإفصاح تضيف عليهم الإحساس بالأمان ؛
- لقد كانت الإدارة في السابق وقبل ظهور القيمة العادلة تعالج الخسائر الناتجة عن بعض أدوات التحوط مثل (عقود الخيار وعقود المقايضة) برسملتها وتنزيلها بالدخل تدريجيا دون

شعور أصحاب المصالح بذلك، ولكن الآن ووفقا للمعيار الجديد يجب على الإدارة إظهار تلك الأدوات ضمن أصولها ومعالجتها وفقا للقيمة العادلة، وبالتالي لن تستطيع إخفاء نتائج استخدامها لتلك الأدوات، مما ساهم في إظهار القوائم المالية بشفافية عالية جدا ؛

- يوفر منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة، وبالتالي ستمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية ؛

- يوفر منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.

- الجوانب السلبية

- من أهم الأمور السلبية في تطبيق منهج القيمة العادلة في القياس والاعتراف والإفصاح هي أنتصنيف الأدوات المالية لاتحكمه قيود محددة، سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فإن ذلك يعطي الإدارة مجا لا جيدا للتلاعب والتضليل إن أرادت ذلك، كأنتصنيف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علما بأن نية الإدارة تكون مبيته بالاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، وبالتالي تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية ؛

- كما هو معروف فالأدوات المالية تعد حجر الأساس في السوق المالي، وبالتالي قد يؤدي تشدد هذا المعيار بتحفظ الإدارة عن الاستثمار في تلك الأدوات والتوجه نحو طرق وأدوات استثمار جديدة، مما سينعكس سلبا على السوق المالي؛

- لقد وفرت القيمة العادلة فرصة جوهرية للشركات للقيام بالاعتراف بأرباح غير متحققة بعد (عملية البيع الفعلية) في قائمة الدخل مما يعني أن الشركة تستطيع تضخيم الأرباح في سياق سياسة ما يعرف بإدارة الأرباح مما قد ينعكس سلبا على القرارات التي تتخذ بناء عليها؛

5- أثر محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

هناك بعض الخصائص والصفات التي يجب أن تحتويها المعلومات المحاسبية لتكون مفيدة لاتخاذ القرارات، وتعرف هذه الخصائص بأنها خصائص نوعية، حيث تجعل المعلومات المعروضة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، والخصائص النوعية الأساسية الأربع هي: الملائمة، الموثوقية أو الاعتمادية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة و المادية (الأهمية النسبية) . ويمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه فقط فيمن تقديرات قياس القيمة حال عدم وجود فروق هامة لدى التحقق العادلة، و هذا قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة، وبالتالي فإن افتراض قيمعادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي قد يكون خطرا وسيؤثر على ملائمة

وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم التقارير المالية، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم التقرير عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضية، فلو تم تطبيق هذا على استثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير التقرير عن هذه الاستثمارات وعرضها في قائمة المركز المالي بقيمة مرتفعة، والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى التقرير عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سي طرح تساؤلات عن مدى ملائمة وموثوقية التقارير المالية التي ستصدر في ظل هذا الأسس، وعلى هذا الأساس فإن مستخدمي التقارير المالية سيحتاجون إلى تمييز واضحاً بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباح والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق افتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيداً على مستخدمي التقارير المالية، لذا فلا بد من وجود معايير واضحة للتقارير المالية لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والطواهر الاقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلاً، وتكون للمعلومات صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز.

ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نمذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نمذج التكلفة التاريخية قدراً كبيراً من الموثوقية وقدراً أقل من الملائمة فإن نمذج القيمة العادلة يحقق قدراً أكبر من الملائمة وقدراً أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة، ولأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملائمة أو الموثوقية، فإنه يجب الموازنة بينهما،

ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من الموثوقية والعكس في مواقف أخرى، ومع ذلك لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملائمة أو الموثوقية بالكامل وفي هذا المجال فقد أجمعت العديد من الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفعالية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير

على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل، فاستخدام القيمة العادلة يضيف على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة لأصحاب القرار.¹⁴

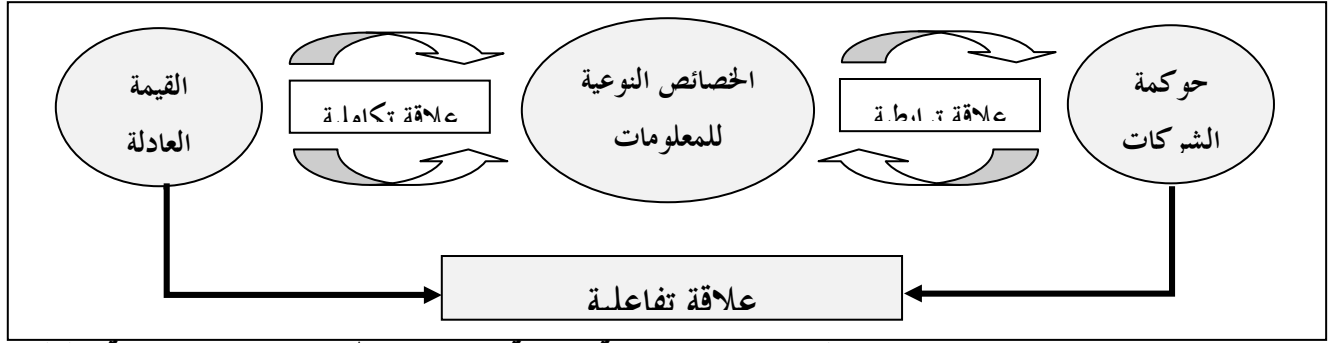
6- تداعيات وآثار القيمة العادلة على الإبلاغ المالي

يمكن أخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الإعتماد عليه فقط في حال عدم وجود فروقات هامة لدى التحقق من تقديرات قياس القيمة العادلة، وهذا قد لا يتحقق عند تقييم تكاليف التقاعد والأصول غير الملموسة المكتسبة من اندماج الأعمال و عند احتساب الإنخفاض في قيم الأصول أو تقييم الأدوات المالية في ظل عدم وجود سوق نشطة، وقياسا عليه فإن إفتراض قيم عادلة في ظل عدم وجود أساس سوقي لهذه البنود قد يكون خطرا وسيؤثر على ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة وقابلية فهم الإبلاغ المالي، حيث قد يختلف مبلغ أو قيمة الأرباح والخسائر التي ستظهر في قائمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا يعني بأنه قد يتم الإبلاغ عن أصل بقيمة تم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق إفتراضية، فلو تم تطبيق هذا على إستثمارات أسهم غير مسعرة، فهناك خطورة بأن يتم استخدام أرباح المضاربة المستقبلية لتبرير الإبلاغ عن هذه الإستثمارات وعرضها في الميزانية العمومية بقيمة مرتفعة، والتي بدورها ستؤدي بطبيعة الحال إلى الإبلاغ عن أرباح مضاربات مرتفعة، وهذا ما سيطرح تساؤلات عن مدى ملائمة وموثوقية الإبلاغ المالي الذي سيصدر في ظل هذه الأسس، وعلى هذا الأساس فإن مستخدمي الإبلاغ المالي سيحتاجون إلى تمييز واضح ما بين الأرقام الموضوعية والأرقام غير الموضوعية (تقدير شخصي)، وما بين الأرباح والخسائر المتحققة المبنية على أسعار سوق حقيقية وتلك النتائج المبنية على أسعار سوق إفتراضية، وهذا سيكون أكثر تعقيدا على مستخدمي الإبلاغ المالي، لذا فلا بد من وجود حاكمية مؤسسية للإبلاغ المالي (Financial Reporting Governance) لضمان عدم تضليل المستخدم عن الحقائق والظاهر اقتصادية الحقيقية التي حدثت فعلا.¹⁵

7- مساهمة محاسبة القيمة العادلة في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات

إن أهداف القوائم المالية هي تقديم معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومناسبة لمستخدميها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولما كان يفترض في القوائم المالية أن تعبر بمصدقية عن المركز المالية للمؤسسة بشكل يمكن من خلالها محاسبة الإدارة عن الأموال الموكولة إليها واتخاذ القرارات المناسبة، فانه في الحالة لا بد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعاً وفائدة لمستخدمي القوائم المالية، فالقيمة العادلة تفرز معلومة محاسبية ومالية أكثر واقعية وملائمة وذات مصداقية عالية، أي تتسم بالخصائص النوعية لها وبالتالي تمكن مستخدميها من التقدير الجيد لزمة المؤسسة وهذا ما يعزز الإفصاح والشفافية وهذا ما يتطابق مع مبادئ الحوكمة، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل:

الشكل رقم (01): علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات



لمصدر: فلاء حمدي، نجلاء نوبلي، استخدام القيمة العادلة لتحقيق متطلبات مبادئ الحوكمة، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 ماي 2012، ص: 11.

من خلال الشكل يتضح جليا علاقة القيمة العادلة بحوكمة الشركات باستخدام المعلومة المحاسبية والمالية حيث أن العلاقة بين القيمة العادلة والمعلومات المحاسبية، أي أن القيمة العادلة تقوم بتكامل مع المعلومات المحاسبية لتحقيق خصائصها النوعية وإضافة الجودة عليها ومن جهة أخرى فإن العلاقة الترابطية بين حوكمة الشركات والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي علاقة تأثيرية من الطرفين

وبالتالي يمكن ملاحظة وجود علاقة غير مباشرة بين حوكمة الشركات والقيمة العادلة حيث تعتبر المعلومات المحاسبية كوسيط لهذه العلاقة، والتي تمثل علاقة تفاعلية ذلك لأن كل ما كان التطبيق للقياس المحاسبي وفق القيمة العادلة كل ما أثر ذلك في دعم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ومنه التطبيق الفعال لمبادئ حوكمة الشركات (الإفصاح والشفافية).

المحور الثالث: القيمة العادلة وانعكاسها على الاقتصاد

1- الأسباب الاقتصادية الموجبة لمحاسبة القيمة العادلة

هناك عدة أسباب أدت إلى إعادة التفكير في مفاهيم المحاسبة التقليدية والقياس المحاسبي على أساس التكلفة لعدد من الموجودات، وفي تحقق الإيرادات وفي مبدأ الحيطة والحذر وهي فرضيات محاسبية أساسية استقرت عبر عقود من الزمن ومسلمات محاسبية لم يجرأ احد على الخروج عنها، ومن هذه الأسباب:¹⁶

- المظاهر والأحداث الهامة والمترابطة التي شهدتها العالم في نهاية الألفية الثانية والتي تمثلت في نظام العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز عبر الحدود القطرية لتعبر منها السلع والخدمات والاستثمارات بحرية وكذلك تطور الأسواق المالية وترابطها إلى حد انه إذا ما أصاب احدها حدث ما تداعت إليها الأسواق المالية

الأخرى، وهذه المظاهر والمستجدات أوجبت على مهنة المحاسبة أن تكون على مستوى تتمكن فيه تلبية حاجات العولمة وما أفرزته من تطورات ؛

- تعاضم المسؤوليات لهيئات الرقابة الحكومية والدعوات إلى تطوير تنظيم حكومي قوي ومناسب لمهنة المحاسبة القانونية وإلى الإشراف على جودة عمل المدققين وذلك بعد هذا الفيض من المشاكل والفضائح المالية التي أصابت عدد من الشركات الكبرى في الو.م.الأمريكية وغيرها، وأدت إلى انهيارها بسبب ضعف الحاكمية فيها أو قصور أو إساءة لاستخدام المبادئ المحاسبية ؛
- النتائج التي تمخضت عن التطورات والطفرات الاقتصادية والمعرفية عن ابتداء منتجات جديدة منها الأدوات المالية من أسهم شركات وسندات وشهادات إيداع وبنود أخرى لموجودات ومطلوبات أخرى متنوعة كما تم استخدام المشتقات المالية منها (عقود عملات آجلة، عمليات مقايضة، حقوق الخيارات ومستقبليات)، وقد اقتضى هذا التوسع والتشعب في استعمال الأدوات المالية إلى تطوير وسائل لإدارة المخاطر المالية من أجل تحديدها والتحوط لها وتخفيف آثارها ؛

- محدودية البيانات المالية وقصورها عن إظهار الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وفق الحقائق الاقتصادية، مما كاد أن يفقد هذه البيانات أهميتها، نظرا لان المعلومات المالية فيها لا تستند إلى معطيات اقتصادية موضوعية تتعلق بالأدوات المالية والاستثمارات العقارية والمحاسبة الزراعية ومحاسبة التأمين، هذا بجانب أن واضعي المعايير المحاسبية في الدول المختلفة كانوا يتفاوتون في التعاطي مع هذا الموضوع وبرزت اختلافات عديدة بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المتعارف عليها في الو.م.الأمريكية حول هذه المواضيع، علما بأن المعايير المحاسبية في بريطانيا كانت تخلو أي محاسبة للقيمة العادلة للأدوات المالية ؛
- مطالبة دول نامية بإتباع محاسبة القيمة العادلة والذي كان أمرا مستهجنا في الوقت الذي لا يتم تطبيقه من دول متقدمة.

إزاء هذه الأحداث والتطورات تم تشكيل مجموعة عمل في أواخر الألفية الثانية لدراسة هذا الموضوع ، وتقديم مقترحات لمعايير محاسبة القيمة العادلة، وتضمنت هذه المجموعة أعضاء وخبراء من دول متعددة، وتوصلت هذه اللجنة إلى نتيجة مفادها أن إتباع القيمة العادلة هو أكثر ملائمة لأغراض الإبلاغ المالي وان الالتزامات الطارئة والارتباطات المالية المتعلقة بالأدوات المالية بما فيها المشتقات المالية والتي تظهر خارج الميزانية العامة يجب تقديرها بموجب قيمتها العادلة وإدخالها في الميزانية العامة بدلا من أن تبقى في حسابات متقابلة خارج الميزانية العامة. ولدى الوصول إلى هذه النتائج قامت لجنة المعايير المحاسبية الدولية في العام 1989 بالبدء في مشروع محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية بالاشتراك مع معهد المحاسبين الكندي وتمخض هذا المشروع عن إصدار عدة معايير تفسر وتوضح

تطبيقات القيمة العادلة، كان آخرها صدور المعيار المحاسبي الدولي للإبلاغ المالي (IFRS 09) المتعلق بالأدوات المالية وهو المرحلة الأولى من مشروع استبدال (IAS 39) رسميا في 2013/01/01 ، ويتضمن المعيار المتطلبات الجديدة بشأن حصر الالتزامات المالية .

2- التوافق بين محاسبة القيمة العادلة والاقتصاد

أضحى الاقتصاد وثيق الصلة بالمحاسبة فلا يمكن تصور دراسة عن العرض أو الطلب أو مدى الاستثمار أو حجم الإنفاق أو حجم الائتمان أو الدخل القومي أو السياسة النقدية وغير ذلك من المواضيع الاستثمارية دون توفر معلومات مالية دقيقة وذات موثوقية ومكتملة من حيث النوعية أو الكمية، ومقدمة في أوقاتها المناسبة، وكانت هذه المعلومات المالية تقدم في السابق وفقا لمبادئ محاسبية لا تأخذ في القياس القيمة العادلة لها إما اليوم فإنها تعد وفقا لمحاسبة القيمة العادلة، فالالاقتصاد والمحاسبة علمان متداخلان ويكملان بعضهما البعض، وذلك من حيث تحديد القيم العادلة أو التقديرات والفرضيات المحاسبية أو تقدير القيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية. وفي الإطار المحاسبي العام فإن الموجودات تعتبر موارد لها منافع اقتصادية مستقبلية، وتعتبر المطلوبات مصادر لالتزامات حالية، وتستخدم الموارد لتأديتها، وبالتالي فإن حقوق الملكية تمثل القيمة الاقتصادية المتبقية للموجودات بعد خصم المطلوبات، وتعتمد قيمة حقوق الملكية على الطريقة التي يتم فيها قياس الموجودات والمطلوبات، وتتغير عادة تبعا للأحداث الاقتصادية الحاصلة.

ومن أهم النواحي التي ساهمت محاسبة القيمة العادلة في إظهار الحقائق الاقتصادية هي:¹⁷

- **تحديد القيمة الاقتصادية للموجودات:** يتم قياس عدد كبير من الموجودات بموجب قيمتها الاقتصادية لقيمة العادلة لها، وفي حالة تدني قيمتها يتم تخفيض مبالغ الموجودات إلى قيمتها الاقتصادية، والاعتراف بهذا الانخفاض في البيانات المالية، وتبنى القيمة الاقتصادية لها أم على أساس القيمة القابلة للاستيراد أو صافي قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المخصصة لها، هذا بجانب أن المحاسبة تعترف بالموجودات غير الملموسة من شهرة وحقوق ملكية غيرها ضمن حالات محددة وهي موجودات معنوية اقتصادية .
- **الاعتراف بالآثار المترتبة عن الأحداث الاقتصادية عند وقوعها:** وهذا يعني أن الاعتراف بالإيراد يستند إلى قيمته العادلة، وليس إلى كلفته، وأن الآثار من إظهار القيمة العادلة الناجمة عن الأحداث الاقتصادية تنعكس في البيانات المالية عند حدوثها، وهذا مفهوم اقتصادي يساعد على التحليل لأسباب من الناحية الاقتصادية ؛
- **تقدير القيمة الاقتصادية للوضع المالي للشركة:** بموجب محاسبة القيمة العادلة فإن البيانات المالية للشركة تعتبر وسيلة هامة للتنبؤ بتقديرات القيمة الاقتصادية في المستقبل، والمعلوم انه من الأهداف الرئيسية للبيانات المالية، تقديم معلومات تساعد الأطراف العديدة المستخدمة لهذه

البيانات، على تقدير مدى قدرة الشركة على جني الدخل وتوليد تدفقات نقدية مستقبلية وأوقاتها، لذلك فإن البيانات المالية لم تعد تسجيلاً لنتائج المعاملات في الماضي بل أصبحت أيضاً تعكس التوقعات الحالية والمستقبلية وهو بالتحديد ما يصبو متخذه القرارات الاقتصادية على الوقوف عليه ؛

- **تحديد الربح أو الخسارة وفقاً للمفهوم الاقتصادي:** إن الدخل من الناحية الاقتصادية هو الزيادة الناجمة في القيمة المتبقية للموجودات أي في حقوق الملكية، ومن المنظور الاستثماري فإن الزيادة في قيمة الموجودات المالية يرافقها زيادة في حقوق الملكية وأن رأس المال وأموال الشركة الأخرى مستثمرة في موجودات لجني عائد عليها من الاستثمار في السوق، نظراً لأن القيمة العادلة تمثل القيمة الحالية لتوقعات المستثمرين للتدفقات النقدية المستقبلية المتأتية من الموجودات مخصصة بالأسعار الجارية للعائد على الاستثمار، فهناك قيم تعتمد على أساس السوق مثل القيمة العادلة وأخرى تعتمد على أساس غير السوق منها القيمة من الاستخدام، القيمة الاستبدالية، القيمة الاستردادية والقيمة التصفوية ؛
- **المطلوبات التأمينية:** كما تعتمد محاسبة القيمة العادلة على إظهار الموجودات المالية والدخول الناجمة عنها فإنها أيضاً تتناول كيفية معالجة المطلوبات المالية، و على وجه الخصوص محاسبة المطلوبات التأمينية الناجمة عن عقود التأمين، فقد أوجبت معايير المحاسبة الدولية إجراء فحص لكفاية المطلوبات المذكورة على أساس صافي التدفقات النقدية المستقبلية المخصصة، حتى إذا كان هناك عجز في قيمتها (العادلة) فإنه يحمل على بيان الدخل .

3- أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الاقتصاد

تعكس القيمة العادلة تقديرات الأسواق للأوضاع الاقتصادية السائدة، تماماً كما تعكس التغييرات في القيمة العادلة الآثار الناجمة عن التغييرات الاقتصادية عند حدوثها، ذلك لأن القيمة العادلة تحدد عادة في سوق مفتوح ومنافس يعكس الحقائق الاقتصادية، في حين أن الكلفة التاريخية لا تعكس سوى الأوضاع الاقتصادية عند الاقتناء ولا تعكس التغييرات في القيمة العادلة إلا عند تحقيقها .

ويمكن تحديد الجوانب الاقتصادية التي تأثرت بشكل أو بآخر من إتباع محاسبة القيمة العادلة وهي:¹⁸

- **الحسابات القومية:** تعتبر أرباح الشركات والمؤسسات بندا مهماً في حسابات الدخل القومي وتؤثر على الزيادة في مجموع الدخل القومي من سنة إلى أخرى، وقد كانت الأرباح في السنوات التي سبقت تبني محاسبة القيمة العادلة تعتمد على مفهوم أن الإيرادات من الموجودات المالية والاستثمارات العقارية والموجودات الزراعية تتحقق عند بيعها، أما في ظل محاسبة القيمة العادلة المتبعة حالياً فإن الأرباح تتحقق عند حدوثها، كما أن التغيير في القيمة العادلة للموجودات المالية المتوفرة للبيع أصبح يزيد أو ينقص من قيمة الدخل القومي حسب الحالة

وتؤثر على النسبة السنوية لنمو الاقتصاد أو تراجعها، وهذا يدل على مدى تأثير محاسبة القيمة العادلة على الحسابات القومية ومعدلات النمو الاقتصادي، فإن ارتفعت الأسعار في الأسواق المالية في سنة ما، فإن هذا ينعكس في نتائج أعمال الشركات أو في حقوق الملكية فيها، وسوف يدخل كأرباح في تقدير قيمة الدخل القومي، وفي حالة هبوط الأسعار في الأسواق مالية فإن الانخفاض في قيمة الأسهم سوف تؤثر على احتساب قيمة الدخل القومي ؛

• **الاعتراف بالحقائق الاقتصادية وإظهارها:** تساهم محاسبة القيمة العادلة في إظهار الحقائق الاقتصادية، ومن أهم البنود الهامة التي تمسها محاسبة القيمة العادلة هي:

- الموجودات المالية: وتشمل هذه الموجودات الأسهم في الشركات والسندات المالية وغيرها وكانت في السابق تظهر بسعر الكلفة التاريخية أو السوق أيهما اقل، وبالرغم من قابليتها للتداول إلا أنها كانت تصنف استثمارات طويلة الأجل واستثمارات قصيرة الأجل، ولذلك لم تكن المحاسبة تعكس التغيير الاقتصادي في قيمتها خلال السنوات اللاحقة لتاريخ اقتناءها، والأدهى من ذلك أن الهدف من شرائها لم يكن محددًا وفقًا لنية الشركة وقدراتها المالية، وهي حقائق اقتصادية أغفلتها الممارسات المحاسبية في السابق قبل أن يتم إدخال محاسبة القيمة العادلة ؛

- الاستثمارات العقارية: في ظل إتباع طريقة الكلفة فإن الاستثمارات العقارية تظهر بكلفتها التاريخية بعد الاستهلاك، دون اخذ الزيادة أو النقص في قيمة الاستثمارات العقارية بسبب الأحداث الاقتصادية في بيان الدخل، أما بموجب طريقة القيمة العادلة فاته يتم الاعتراف بالأحداث الاقتصادية وإظهار الاستثمارات العقارية بموجب قيمتها العادلة واخذ الفائض أو النقص ضمن نتائج الأعمال، مما يعكس الحقائق الاقتصادية لهذا الاستثمارات ؛

- الموجودات الزراعية البيولوجية والمحصول الزراعي: بموجب محاسبة القيمة العادلة يتم إظهار الموجودات الزراعية البيولوجية وفقًا لقيمتها العادلة وعلى هذا الأساس نفسه يتم إظهار المحاصيل الزراعية أيضًا، ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة العادلة وكلفة البيع في بيان الدخل، وبذلك تعكس محاسبة القيمة العادلة الحقائق الاقتصادية للنشاط الزراعي .

• **الاعتراف بالمخاطر الاقتصادية:** لا شك أن المعايير المحاسبية الجديدة المتعلقة بالقيمة العادلة للأدوات المالية قد عنيت لأول مرة بموضوع المخاطر المالية وإدارتها، فلم تعد المحاسبة تقتصر على تسجيل وتبويب وعرض المعلومات المالية، بل أصبحت المحاسبة أداة لتقييم المخاطر وإدارتها، بحيث أن أي حدث اقتصادي ناجم عن قرار استثماري في الشركة يأخذ في الاعتبار المخاطر المالية لهذا القرار، وليس فقط مجرد عكس هذا الحدث الاقتصادي في الحسابات، فمحاسبة القيمة العادلة لا تتناول فقط تسجيل اقتناء الموجودات بل تبحث في ابعاد

من ذلك، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها، وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية، وفي أسعار الفوائد، وفي أسعار العملات الأجنبية وفي مقدرة المدينين على الدفع، وتركزات الديون، ومقدرة الشركة على تسديد التزاماتها الجارية وهذه المخاطر ذات جذور اقتصادية بحتة ؛

• **تعزيز الأسواق المالية:** تعتبر الأسواق المالية آلية هامة في تطوير الاقتصاد الوطني، فبجانب أنها تعمل على حماية المستثمرين وتوفير لجميع المتعاملين فيها الشفافية الكاملة على قدم المساواة فإنها تعتبر أداة هامة لقوى السوق فهي تساعد على جذب الاستثمارات المناسبة كما أنها توفر السيولة في الاقتصاد، وقد تطورت الرقابة الحكومية على الأسواق المالية، واتسعت لتشمل الإشراف على تكوين مجلس الإدارة في الشركات، وعلى التقارير المالية، ومعايير المحاسبة والتدقيق على جودة عمل المحاسبين وقدراتهم، وعلى الرقابة على المعلومات الداخلية والسرية في التعامل والى غير ذلك، ويعكس هذا مدى أهمية الأسواق المالية في الاقتصاد، وتعتبر الموجودات المالية من أسهم الشركات والسندات المالية التي تتداول فيها جزءا من ثروة المستثمرين، وتعتمد الموجودات الاقتصادية الحقيقية على مقدار إنتاجية الاقتصاد للسلع والخدمات، وتتأى هذه الإنتاجية من التوظيفات للموجودات الحقيقية من أراض ومباني ومعدات ومعرفة وغيرها وذلك لإنتاج السلع والخدمات وبطبيعة الحال يضاف إلى ذلك العمالة لان مهارة العاملين ضرورية لاستخدام هذه الموارد الاقتصادية، ولذلك فان الأسواق المالية التي تتداول فيها الموجودات المالية تلعب دورا هاما في الاقتصاديات المتطورة والنامية على السواء لأنها تساعد على خلق موجودات اقتصادية حقيقية وتعمل على قياس إنتاجيتها وأدائها ؛

• **تدعيم الشفافية في الاقتصاد:** تحدد معايير محاسبة القيمة العادلة متطلبات ضرورية للإفصاح والعرض للمعلومات المالية، تماما كما تضع متطلبات محددة للاعتراف والقياس للمعلومات المالية، وتعتبر الشفافية عنصرا هاما من عناصر الحاكمية المؤسسية كما تستجيب لحق الجمهور في الاطلاع والمعرفة عن المعلومات العامة، فالقوائم المالية للوحدات الاقتصادية هي وسائل هامة لتوصيل المعلومات المالية إلى جميع أنحاء القطاعات الاقتصادية سواء لأغراض الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي، ويمكن دراسة ومعالجة عدد من الظواهر والمشاكل الاقتصادية من خلالها، ولذلك يجب أن تتضمن البيانات المالية معلومات كاملة ودقيقة يركن إليها وتقدم في أوقاتها، ومن هنا فان الشفافية والاقتصاد متلازمان، فبدون الشفافية يستشري الفساد والتلاعب وتمنع المساءلة، وبدون الحصول على معلومات مناسبة لا يمكن دراسة اتجاهات الاقتصاد وإجراء الإصلاحات الاقتصادية، ولذلك فان متطلبات الإفصاح في محاسبة القيمة العادلة تلعب دورا مهما في دراسة الاقتصاد والوقوف على اتجاهاته.

- المحور الرابع: القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية

1- أسباب نشوء الأزمات المالية العالمية

الأزمة عبارة عن نتيجة نهائية لتراكم مجموعة من التأثيرات أو حدوث خلل مفاجئ يؤثر تأثيراً مادياً على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها النظام بمعنى أن الأزمة في جوهرها تهديد مباشر وصريح لبقاء كيان المؤسسة واستمرارها لأنها تهدد قيم المؤسسة، ثقافتها التنظيمية، اتجاهاتها وأهدافها، وكل ما يؤمن فيه النظام أو المؤسسة .

وتعود أسباب نشوء الأزمات إلى الأسباب الآتية:¹⁹

- **الأسباب الداخلية:** هي الأزمة التي تنشأ من تفاعل الأخطاء التي تحدث داخل النظام الإداري المعني، ومن أمثلتها:

- **المعلومات الخاطئة أو الناقصة:** عندما تكون المعلومات غير متاحة أو قاصرة أو غير دقيقة، فإن الاستنتاجات تكون خاطئة فتصبح القرارات وغير سليمة مما يؤدي إلى ظهور تعارض وصراعات وأزمات ؛
- **التفسير الخاطئ للأمور:** بسوء الفهم والإدراك للمعلومات المتاحة وسوء التقدير والإدارة العشوائية غير الرشيدة للعمل وتفشي مظاهر الكسل والتقاعد والإهمال واللامبالاة مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات وتحويلها إلى أزمات مثل حوادث العمل ؛
- **الضغوط:** هناك ضغوط داخلية وخارجية مثل الضرائب والمنافسة ومطالب العاملين والتكنولوجيا الجديدة، فعندما تتصارع هذه الضغوط مع بعضها البعض يجد المدير نفسه تلقائياً داخلها، فيكون قد تقدم مراحل كثيرة في طريقها إلى الأزمة ؛
- **ضعف المهارات القيادية:** القيادة فن وعلم وموهبة وذكاء وهي تتضمن التعامل مع الناس، لذلك علينا توقع التناقضات والأمور التي لا يمكن التنبؤ فيها، لأن النفس البشرية معقدة لذلك من الصعب أن نتعامل معها دائماً بمنهجية علمية.

- **الأسباب الخارجية:** وهي الأزمة التي تنشأ من أسباب تتعلق بأحداث اقتصادية أو سياسية أو بظروف الشركات الأخرى وان تأثر الشركة فيها نتيجة تبعية الشركة المباشرة أو غير المباشرة لعوامل البيئة المحيطة بالشركة، ومن أمثلتها:

- تدهور البنية المالية للبنوك في منظومتها الاقتصادية وتراكم الديون المعدومة الناتجة عن التلكؤ في استعادة الدين والفائدة المستحقة ؛
- الركود الاقتصادي الذي يؤدي إلى ضعف القدرة المالية للمقترضين الأفراد وبالأخص الشركات على سداد الالتزامات المالية للمصارف التي تما لاقتراض منها مما يؤدي إلى مشكلات مالية كبيرة ؛

- اقتصار المصارف على نوع معين من النشاط الاستثماري وهو منح القروض ويبدو إن هذا التقليد لا يقتصر على دولة معينة دون أخرى في حين إن التطورات الحاصلة في عالم اليوم تستوجب وبشكل واسع تنويع المحفظة الاستثمارية الاستثمارية للمصارف وعدم اقتصارها على نشاط معين دون آخر كالاستثمار في الأسهم أو الاستثمارات الحقيقية وغيرها ؛
- العجز في الميزانيات العامة، إذ كان هناك عجز ضخم في ميزانيتها وكان ذلك ناجم عن ضعف الموارد والحاجة إلى إنفاق متزايد وتم تغطية العجز من المصارف الداخلية مما اضعف قدرتها ؛
- الاعتماد على رأس المال المحلي أو الأجنبي في الاستثمار دون ضوابط حاکمة ؛
- ضعف السياسة المالية (الإنفاق العام) تتولى تنفيذ هذه السياسة وزارة المالية، وتعد وسيلة أو أداة لكبح جماح التضخم ففي حالة ارتفاع معدلاته يمكن معالجة ارتفاعه بتقليل السيولة في الأسواق وذلك بتقليص الإنفاق العام واتخاذ إجراءات سائدة للحد من ظاهرة التضخم، الأمر الذي قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل غير حقيقي ح
- الإدارات غير الكفؤة وغير القادرة على التخطيط السليم والناجح والتي لا تعد خطط مستقبلية ولا تطبق استراتيجيات بناءه .

2- خصائص الأزمات المالية العالمية

يمكن استعراض خصائص الأزمة بالنقاط الآتية:²⁰

- **المفاجأة العنيفة:** إن احد أهم خصائص الأزمة هو عدم إمكانية التنبؤ بها، لانا الأزمة في بدايتها تسبب صدمة ودرجة عالية من التوتر وتستقطب اهتمام كافة العاملين مما يضعف قدرات الفعل المؤثر والسريع لمجابهتها ؛
- **نقص المعلومات:** عدم وضوح الرؤيا لدى متخذ القرار وأي الاتجاهات يسلك وما يخفيه هذا الاتجاه من أخطار مجهولة سواء في حجمها، أو كنهها، أو في درجة تحمل الكيان الإداري لها ؛
- **سرعة تصاعد الأحداث:** إن مصدر الأزمة ينتج أحداث متتابعة ومتسارعة بشكل كبير يضيق الخناق على صاحب القرار ويجعل السيطرة على الأزمة والتحكم فيها أمر بالغ الصعوبة لاسيما في ظل عدم توافر المعلومات وندرتها فضلا عن الشك في البدائل المقترحة لحل الأزمة ؛
- **فقدان السيطرة:** تقع أحداث الأزمة خارج نطاق قدرة صاحب القرار وتوقعاته عن الأمور العادية للأعمال وبذلك فهي تستوجب المجابهة خروجاً عن الأنماط التنظيمية المألوفة، ومن ثم ضرورة إحداث استثناءات ومبتكرات جديدة لمواجهة التغيرات المفاجئة ؛

- **حالة تهديد:** إن ضغط الأزمة يشكل تهديدا رئيسيا لأهداف الكيان الإداري ومصلحه العليا ويخلق حالة من عدم التوازن التنظيمي، إذ تصدر ردود أفعال شديدة (متعارضة، متداخلة ومتشابكة) من قبل جميع الجهات المتعلقة بالأزمة ؛
- **غياب الحل الجذري السريع:** فالأزمات لا تنتظر الإدارة حتى تتوصل إلى حل جذري، فضلا عن غياب هذا الحل أصلا، بل تهدد الأزمات أحيانا بتدمير سمعة المؤسسة، وإن الأمر يتطلب المفاضلة بين عدد محدود من الحلول المكلفة واختيار أقلها ضررا، إن هذا الأمر يتطلب حسن استخدام الطاقات البشرية والمادية والفنية المتاحة بأعلى درجة من الكفاءة والفعالية في إطار من التنسيق والتعاون الجماعي المشتركين كافة الأطراف، ضمن منهجية عمل الفريق الموحد ؛
- **حالة تحول جوهري:** تمثل الأزمة نقطة تحول جوهري ينطوي على درجة من الغموض وعدم التأكد والمخاطرة وهي بذلك تتطلب قرارات مصيرية لمواجهة لها وحسمها ؛
- **ضيق الوقت:** إن حدوث الأزمة بشكل مفاجئ لا يتيح وقتا كافيا للرد عليها والاستجابة لها و إن الرد عليه يجب أن يكون سريعا للغاية لما يمثله من تهديد لمصالح المنظمة ؛

3- أهم المعطيات والحقائق المرتبطة بالأزمة المالية العالمية في ظل محاسبة القيمة العادلة

- لم تكن مهنة المحاسبة ومعاييرها المهنية بمنأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم في عام 2008م، إذ ثار جدل كبير حول دور القيمة العادلة في أحداث الأزمة المالية العالمية، حيث صرح بذلك العديد من الجهات، والكثير كذلك من رؤساء مجلس إدارات بنوك وشركات عملاقة، ودعوا إلى وقف تطبيق جميع معايير المحاسبة الخاصة بالقيمة العادلة .
- كما قام رئيس مجلس معايير المحاسبة بتقديم تقرير يتضمن ما جاء بالرسالة الموجهة الدولية لمؤتمر قمة العشرين حول دور المحاسبة في الأزمة الائتمانية ويمكن تلخيص أهم ما في هذا التقرير فيما يأتي:²¹
- أن معايير التقارير المالية الدولية مستخدمة حاليا من قبل أكثر من 100 دولة، وبأن مجلس معايير المحاسبة الدولية قام بفحص معايير القيمة العادلة المستخدمة في أزمة الائتمان وبشكل مكثف، وشدد على أن معايير القيمة العادلة تساهم وبشكل لا يستهان به في إضفاء الشفافية عالية الجودة على المعلومات المالية، وكاستجابة للأزمة فقد قام المجلس باتخاذ إجراءات عاجلة جنبا إلى جنب مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) لتحسين معايير القيمة العادلة ؛

- إن السبب الحقيقي وراء الأزمة المالية الائتمانية يعود إلى الممارسات السيئة التي اتبعت في عمليات الإقراض، واقتصر دور المحاسبة على عكس حقيقة تلك الممارسات الاقتصادية للبنوك التي كانت تحت الرقابة؛
 - لإعادة الثقة للسوق فيجب مواجهة الخسائر كاملة، وإلا لن تستطيع البنوك في المستقبل إقراض بعضها البعض ولا حتى إقراض عملائها، ولم يكن لمعايير القيمة العادلة دور إلا أنها أظهرت الخسائر الحقيقية ولم تساهم فيها، ولو كان هناك محاولة لإخفاء الشفافية من خلال عدم استخدام معايير القيمة العادلة لساهم ذلك في تأجيل ظهور الخسائر وليس منعها؛
 - لقد أظهرت أزمة البنوك الائتمانية الحاجة لمنهجية عالمية في تشريع، ومراقبة الأسواق الرأسمالية ومسؤولية كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) باعتبارها جهات تشريع مستقلة، وبأنه يجب أن يؤخذ بجميع أعمالها انطلاقاً من أنها أعمال للمصلحة العامة، وكما يجب أن لا يساء استخدام مخرجاتها للتبرير عن فشل ليس لها علاقة به؛
 - يجب أن يتم الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف أكثر من السابق بغض النظر عن أي أزمات وخصوصاً أن لها دوراً لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وفي حالة عدم تطبيقها سوف يفقد المستثمر الثقة بالقوائم المالية وتم الاستشهاد بنتائج الاستفتاء الذي قام به اتحاد المستثمرين العالميين لـ 597 مستثمر، والذي أشار إلى:²²
 - أن 79 % من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة.
 - أن 85 % من المستثمرين يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة بالنظام البنكي.
- وقام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإدارة عدد من الاجتماعات لاستقاء آراء كل من له اهتمام بالقضايا المالية في ظل الأزمة، وبناء عليها تم إصدار الدليل الاسترشادي في كيفية تطبيق القيمة العادلة في ظل الأسواق غير النشطة، وفي 14/11/2008 أعلن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) عن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من رئيس سلطة هولندا للأسواق المالية والمفوض السابق للجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية، والتي تشمل كذلك على عدد من الأعضاء من فئات المستثمرين، والمراجعين ومستخدمي القوائم المالية، وقد أنيط بها مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد التقارير المالية في ظل الأزمة المالية العالمية، وتم تشكيلاً لمجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة العالمية تناقش بشكل منسق وعلى مستوى عالمي عال جداً. وأشار الإعلان أنه سوف يتم الانتهاء من تشكيل المجموعة بشكلها النهائي

خلال فترة 4 أو 6 شهور، وان كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) سيلتزم بتوصياتها التزاما كاملا .

4- توجه المحاسبة نحو القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية

تبرز علاقة القيمة العادلة بالأزمة المالية العالمية من خلال الدور الذي لعبته محاسبة القيمة العادلة، ويمكن إيضاحها من خلال النقاط الآتية:²³

- بدأت الأزمة نتيجة تعثر الائتمان المصرفي، ثم غدت أزمة مالية عالمية وتطورت بعد ذلك لتصبح أزمة اقتصادية عالمية، ناجمة عن تداعيات لعوامل عديدة وقد أدت إلى خسائر كبيرة في عدد كبير من البنوك والشركات الهامة تم الاعتراف بمبالغها في بياناتها المالية، وألأزمة ليست من نتاج مواضيع محاسبية، بل أن الأمر على العكس تماما، فقد تبين من الدراسات أن محاسبة القيمة العادلة لم يكن لها دور في موضوع فشل عمليات البنوك والشركات خلال الأزمة المذكور وإنما ساعدت على اكتشاف الخسائر والاعتراف فيها ؛

- أن محاسبة القيمة العادلة هي أساس محاسبي مقبول عالميا، وثباته ملائم وينتج معلومات عادلة، لأنه يقيس القيم العادلة للموجودات بينفرتة وأخرى وانأي تقاعس أو فشل في إيصال المعلومات عن هذهالقيم العادلة إلى المستثمرين سوف يتركهم في ظلام حول مواضيع السيولة والائتمان والأوضاع المالية للشركات وأدائها ؛

- أفرزتالأزمة الاقتصادية حالة استثنائية نادرة، من حيث أن التقلبات أو التذبذبات في الأسعار في الأسواق المالية كانت مرتفعة جدا، في الوقت الذي كانت فيه السيولة قليلة جدا مما جعل عملية الوصول إلى القيمة العادلة معقدة وصعبة ؛

- عند اعتماد القيمة العادلة يتم تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية، لأنه يتم الوصول إلى القيمة العادلة بشكل موضوعي، استنادا إلىأسعارمنظورة تتم بين أطراف راغبة ومطلعة في معاملات مباشرة وبحرية ؛

- لا يجوز وضع اللوم على محاسبة القيمة العادلة لتقلبات الأسعار، إذ يجب التفرقة بين عملية الإبلاغ المالي والأسباب المؤدية إلى هذه التقلبات في الأسعار علما بان معايير المحاسبة تعترف في الخسائر عند وقوعها، نتيجة لإظهار الموجودات والمطلوبات المتعلقة فيها بقيمتها العادلة ؛

- لم يجد واضعو المعايير المحاسبية مبررا لإجراء تغييرات على معايير المحاسبة الراهنة، فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة وبدعوى إعادة ثقة الأسواق في البيانات المالية، بل أنهم يدعون إلى الاستمرار في إتباع محاسبة القيمة العادلة، وتطويرها لتصبح أداة أكثر فعالية، ويمكن زيادةفعالية وجدوى محاسبة القيمة العادلة عن طريق التوسع في الإفصاحات المطلوبة، ووضع أدلة إضافية لتطبيق المعايير المحاسبية في الحالات الاستثنائية في الأسواق المالية ؛

- القيمة العادلة لم تكن السبب في حدوث الأزمة المالية ولكنها كشفت عنها مثلها في ذلك مثل الطبيب الذي يكشف عن المرض الذي لا يرضي المريض، إذ إن البنوك الاستثمارية التي كانت بمنأى عن الرقابة أساءت استخدام منهج القيمة العادلة، لذا أصبح الضرر تبني منهج وسط في تطبيق معيار القيمة العادلة يقضي باستخدام أسلوب خصم التدفقات النقدية المتدفقة في تقدير القيمة العادلة للأصول غير السائلة.²⁴

5- اعتماد القيمة العادلة بعد حدوث الأزمة المالية

إن أثر المعالجة المحاسبية بعد حدوث الأزمة المالية على الشركات تمر بالاحتمالات الآتية:²⁵

- **الشركات في مرحلة التصفية:** إن المعالجة المحاسبية في مرحلة التصفية تستلزم اعتماد القيمة العادلة (السوقية) بدلا من الكلفة التاريخية باتفاق التوجهات المحاسبية في مختلف دول العالم، ولا يوجد أي توجه ينادي باعتماد الكلفة التاريخية ؛
- **الشركات في مرحلة الأزمة:** إن الشركات في هذه المرحلة تحمل مؤشرات عدما لاستمرارية الأمر الذي يستلزم استنادا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما اعتماد قيمة التصفية (التي تتوافق مع القيمة العادلة) بغض النظر عن وجود أو عدم وجود معايير القيمة العادلة فضلا عن تغيير العديد من التطبيقات التي كانت معتمدة في ظل افتراضا لاستمرارية، إن هذا التوجه يطبق على الأصول المملوكة أو تلك المعتمدة كرهونات عقارية لعمليات الاقتراض التي ما زالت مستمرة ؛
- **الشركات التي تجاوزت الأزمة:** إن الشركات في هذه المرحلة يجب أن تتعلم إن الأزمة التي واجهتها كانت نتيجة تلاعب إدارتها وسوء عمليات تقييم الرهونات العقارية وليس بسبب تطبيق معايير القيمة العادلة، لذلك يجب تهيئة نظام متكامل مبني على أسس سليمة لعمليات الاقتراض والرهنات ذات العلاقة فيها لتحقيق أرباح متوازنة بعيدة عن حالات السعي المفرط لتحقيق الأرباح في ظل المخاطرة، إن هذا التوجه لا يتطلب اعتماد الكلفة التاريخية وإنما يتطلب الاستمرار في اعتماد القيمة العادلة لاسيما في ظل عدم وجود من ينادي بإلغاء تطبيق القيمة العادلة واعتماد الكلفة التاريخية.

- الخاتمة

من المعروف والبدهي بأن مخرجات النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بما اتفق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وقد كان لإدخال محاسبة القيمة العادلة في الممارسات المحاسبية أثر كبير على عملية الإبلاغ المالي بشكل عام، حيث أن الجدل القائم فيما يتعلق بموضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل، من عدد طرق القياس التي لكل واحدة منها مؤيدوها ومعارضوها خصوصا أن كل طريقة من تلك الطرق سوف

يؤدي إتباعها للوصول إلى نتائج مختلفة للعناصر المحاسبية في القوائم المالية، وبالتالي اختلاف القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية باختلاف طريقة القياس المستخدمة. إن استخدام أسلوب القيمة العادلة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، أضفت على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة لأصحاب القرارات، وكان لها تأثير هام على الاقتصاد، واستقراره أو نموه، لأنها محاسبة تعتمد على الحقائق الاقتصادية، وليس على الفرضيات المحاسبية التقليدية، وقد ساهمت في تقريب مفهوم القيمة من المنظور الاقتصادي مع مفهوم القيمة من المنظور المحاسبي، وهو ما كان له انعكاس لتطور النظرية الاقتصادية بشكل خاص تبعا للتطورات الاقتصادية الهائلة على صعيد المحاسبي .

وبناء على ما تقدم يمكن حوصلة أم نتائج الدراسة في:

- إن من سمات الاقتصاد الناجح، انفتاحه في المعلومات وإشاعته للمعرفة، لان الشفافية في المعلومات هي قوة لتطوير الاقتصاد، وتحديد مواطن الوهن أو القوة فيه، حائل دون تفاقم الفساد، ولا يمكن للمعرفة أن تتوفر إلا من خلال المعلومات المالية، ولا يمكن للمعلومات المالية أن تكون ذات فائدة إلا إذا توفرت معايير محاسبية مناسبة لإعدادها، لتكون مكتملة ودقيقة، ولا شك أن محاسبة القيمة العادلة تحقق هذه المتطلبات ؛

- أن إعداد القوائم المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة يضيف على المعلومات المحاسبية صبغة الموثوقية والملائمة من خلال القياس والاعتراف والإفصاح، والتي تحقق منفعة رئيسية لأصحاب القرار، لتقدير استثماراتهم واستنباط توقعاتهم المستقبلية واتخاذ قراراتهم الاقتصادية المناسبة ؛

- ان محاسبة القيمة العادلة تم غرسها في معايير المحاسبة الدولية والأمريكية منذ بداية العقد الحالي، قد نمت وغدت صامدة في مواجهة العاصفة العاتية للأزمة العالمية، وأنها كمفهوم ترسخ في الفكر والأدب المحاسبي المعاصر، وأنها تجذرت اليوم في المعايير المحاسبية المتعارف عليها بحيث يصعب اقتلاعها ؛

- تتفرد الأزمة المالية العالمية من حيث الكم والنوعية، لأنها أثرت على جميع القطاعات الاقتصادية بسبب تأثير البنوك بها والتي تعد وسيطا لجميع القطاعات، وهناك جدلا ملحوظا بين الاقتصاديين حول تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة، غير أنه ليس هناك علاقة لمعايير القيمة العادلة بالتسبب بالأزمة، وبأنهم لا يؤثرون على إيقاف التعامل بها، وأبدوا كذلك تأييدهم لحقيقة أن مجالس معايير المحاسبة ومن خلال الشفافية التي تتمتع بها ستساهم وبشكل مباشر في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية، وهم يعتقدون بأن السبب الرئيس وراء هذه الأزمة يتمثل في كل من الأزمة الأخلاقية والفساد المالي والإداري وسوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب وحيد (الو.م. الأمريكية) ؛

- ببراءة معايير محاسبة القيمة العادلة من الأزمة الاقتصادية العالمية، وهو ما قد يحدث تغييراً جوهرياً على جهات تشريع معايير المحاسبة، وقد تؤدي إلى توحيد جهود مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة الدولية إلى ظهور جهة تشريع معايير موحدة (كأن يندمج مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية تحت مجلس عالمي واحد)، وإلزام جميع العالم بمعايير المحاسبة الدولية ودون استثناء ومن جهة أخرى تقوية دور مجالس تشريع معايير المحاسبة بشكل أكبر مما هي عليه حالياً ؛

- رغم جاذبية القيمة العادلة إلا أنها لم تكن البديل والبلسم الشافي لعلاج العيوب والانتقاصات العالقة في النموذج التقليدي للمحاسبة، ولم تقدم برنامجاً متكاملًا في مجالات الاعتراف والقياس والإفصاح المالي، كونها تعاني هي نفسها من عيوب أخرى، ولعل أكثر ما تشكو منه المحاسبة، هو كثرة الطرق والسياسات وتعدد البدائل والنماذج المحاسبية، التي وإن نظر إليها على أنها تحقق التنوع، بحيث تختار كل مؤسسة ما يروق لها من البدائل والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً، وما يناسب حجمها وظروفها وطبيعة أعمالها والبيئة المحيطة بها، إلا أن ذلك يعتبر من عيوب المحاسبة التي قد تتسبب في الإفصاح عن معلومات مالية مضللة قصداً أو عن غير قصد فانه يمكن الوقوف على أهمية العلاقات المتداخلة بين محاسبة القيمة العادلة والأسواق المالية.

¹ - تامر مزيد رفاعه، أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد 26، دمشق، سورية، سنة 2010 ص ص: 225-226

- طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية؛ المحاسبة عن الاستثمارات والمشتقات المالية، الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، سنة 2006 .

³ - فهيم لوندي، المحاسبة عن القيمة في البنوك التجارية والإفصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية (دراسة تطبيقية في المملكة الهاشمية الأردنية)، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، العدد الأول، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، سنة 2002، ص: 08 .

⁴ - أحمد عزت محمد أبو شملة، دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية في سوق عمان المالي)، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن، سنة 2010-2011، ص: 31 .

⁵ - نعيم دهمش، عفاف إسحق أبوزر، اتجاه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة، المؤتمر العلمي المهني الدولي السادس تحت شعار المحاسبة في خدمة الاقتصاد، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن، 22-23 أكتوبر 2004 .

⁶ - أحمد عزت محمد أبو شملة، دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية في سوق عمان المالي)، مرجع سابق، ص: 36 .

⁷ - نعيم دهمش، عفاف إسحق أبوزر، موثوقية وملائمة استخدام القيمة العادلة وإمكانية تطبيقها، المؤتمر العلمي المهني السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، 13-14 أكتوبر 2006، ص ص: 21-22 .

⁸ - سعيد سليمان، القيمة العادلة ما لها وما عليها، على

الموقع: http://ascajordan.org/page.aspx?page_key=articles&lang=ar، تاريخ التحميل: 16/09/2012 (14:00)،

بتصرف .

⁹ - هيثم السعافين، مشاكل تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية ونظرة هيئات الرقابة الحكومية، المؤتمر العلمي المهني السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، 13-14 أكتوبر 2006، ص ص: 06-08 .

- 10- جهاد قراقيش، ظاهر القشي، الإستراتيجية المتبعة في تصنيف الأوراق المالية وفقاً للمعيار الخاسبي الدولي رقم "39" في الشركات المساهمة الأردنية، المؤتمر العلمي المهني السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، 13-14 أكتوبر 2006، ص: 06-07.
- 11- نعيم سابا الخوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دورة تدريبية في المركز الثقافي بالمرزة، سورية، 2007/07/21، على الموقع:
- [، تاريخ التحميل: 2011/11/01 (16:30)، بتصرف. <http://www.asca-sy.com/Main/Default.aspx?id=NA>]
- 12- محمد الجليلاتي، مهام مفت ش الحسابات في ضوء قانون هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وأنظمتها، الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق، سورية، سنة 2008، ص: 04.
- 13- حازم الخطيب، ظاهر القشي، توجه معايير الخاسبية نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، سنة 2004، ص: 22-23.
- 14- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير الخاسبية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات الخاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثالث، المجلد: 46، جامعة الإسكندرية، مصر، جويلية 2009، ص: 32-33.
- 15- معتز أمين السعيد، محمد سليم العيسى، انعكاسات تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات الخاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الإستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، المؤتمر الثاني تحت عنوان القضايا الملحة للاقتصاديات الناشئة في بيئة الأعمال الحديثة، كلية الأعمال، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 14-15 أبريل 2009، ص: 33.
- 16- نعيم سابا الخوري، القيمة العادلة والإبلاغ المالي، مرجع سابق.
- 17- نعيم سابا خوري، القيمة العادلة والنمو الاقتصادي، المؤتمر العلمي المهني السابع تحت شعار القيمة العادلة والإبلاغ المالي، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، عمان، الأردن، 13-14 أكتوبر 2006، ص: 04-07.
- 18- المرجع السابق، ص: 07-11.
- 19- فارس جميل حسين الصوفي، علي محمد ثجيل المعموري، مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث، حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول؛ التحديات والأفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم الخاسبية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 28-29 أبريل 2009، ص: 12-13.
- 20- المرجع السابق، ص: 11-12.
- 21- رضا إبراهيم صالح، أثر توجه معايير الخاسبية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات الخاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق ص: 21-22.
- 22- محمد مطر، ظاهر القشي، عبد الناصر نور، العلاقة المتبادلة بين معايير القيمة العادلة والأزمة المالية العالمية، المؤتمر العلمي الثالث، حول الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول؛ التحديات والأفاق المستقبلية، كلية العلوم الإدارية والمالية، قسم الخاسبية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 28-29 أبريل 2009، ص: 17.
- 23- نعيم سابا خوري، الأزمة المالية العالمية وصمود القيمة العادلة، جمعية البنوك في الأردن، على الموقع: [\[http://www.abj.org.jo/AOB_Images/633803052830571970.pdf\]](http://www.abj.org.jo/AOB_Images/633803052830571970.pdf)، تاريخ التحميل: 2011/09/10 (18:20)، ص: 06-07، بتصرف.
- 24- روجي وحدي عبد الفتاح عواد، محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير (غير منشورة)، قسم الخاسبية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، سنة 2010، ص: 56.
- 25- فارس جميل حسين الصوفي، علي محمد ثجيل المعموري، مدى تأثير معايير القيمة العادلة على تداعيات الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص: 21.